محتاج في وجوده الى ما يوجد خارجة عن ذلك الجميع اذ الموجب لشيء لا يكون نفسه والا لكان موجودا قبل وجود
نفسه ولا شيئا من اجزائه والا اوجد ذلك الجزء نفسه لان موجد الكل موجد لاجزائه كلها ومن جملتها ذلك الجزء وانها اي
تلك العلة الخارجة عن سلسلة الممكنات توجد لا محالة جزءا من اجزاء تلك السلسلة فان جميع الاجزاء لو وقع بغيرها
اي بغير تلك العلة كان المجموع ايضا واقعا بغيرها اذ ليس في المجموع شيء سوى تلك الاجزاء فلم تكن تلك العلة الخارجة
علة للمجموع لاستغنائه في وجوده عنها بالمرة واذا كانت العلة الخارجة موجدة لجزء من اجزاء السلسلة فلا يكون ذلك
الجزء مستندا الى علة موجدة داخلة في السلسلة والا توارد موجدان على معلول واحد شخصي وهو اي عدم استناد
ذلك الجزء الى علة داخلة في السلسلة خلاف المفروض لانا قد فرضنا ان كل واحد من آحاد السلسلة مستند الى آخر منها
الى غير النهاية هف وايضا اذا لم يستند ذلك الجزء الى علة داخلة كان طرفا لتلك السلسلة فتكون متناهية
مع فرضها غير متناهية واذا استلزم وجود شيء عدمه كان محالا فالتسلسل محال وههنا اعتراضات الاول ان لفظ الجميع و
المجموع والجملة انما يطلق على المتناهي وهذا نزاع لفظي اذ المراد بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها واحد
منها كما نبه عليه بقوله ولا يخرج عنها شيء منها وهذا اعتبار معقول في الامور المتناهية وغير المتناهية الثاني ان الآحاد
الممكنة المتسلسلة الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة لم يكن لها مجموع موجود في شيء من الازمنة وجوابه ان كلامنا في
العلل المؤثرة وقد سبق في المقدمة وجوب اجتماعها مع المعلول الثالث ان تلك الآحاد على تقدير اجتماعها في الوجود
يعتبر لها مع هيئة اجتماعية تصير بها شيئا واحدا وتعتبر اخرى بدون تلك الهيئة فان اردت بجميع السلسلة المعنى
الاول لم يكن موجودا ولا ممكن الوجود ايضا لان الهيئة الوحدانية العارضة لها في العقل امر اعتباري يمتنع وجوده
في الخارج واستحالة جزء من المركب مستلزمة لاستحالة الكل وان اردت به المعنى الثاني اخترنا ان علة الجميع نفسه على معنى انه يكفي
في وجوده نفسه من غير حاجة الى امر خارج عنه فان الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا فلكل واحد من آحاد السلسلة
علة فيها وان لم يكن المجموع المأخوذ على هذا الوجه غير الافراد ولم يحتج الى علة خارجة عن علل الافراد ولا امتناع في تعليل الشيء
بنفسه على هذا الوجه اعني ان يعلل كل واحد من اشياء غير متناهية بما قبله في الترتيب الطبيعي فلا يحتاج تلك الاشياء الى علة اخرى
خارجة عنها فتكون تلك الاشياء معللة بنفسها على معنى انها كافية لوجودها بما فيها انما الممتنع تعليل شيء واحد معين بنفسه
والجواب ان المراد هو المعنى الثاني كما اشار اليه بقوله اي بحيث لا يدخل فيها غيرها فيكون المجموع عين الآحاد ولا شك ان
من الآحاد ممكنات موجودة كان كل واحد منها موجود ممكن وكان الموجود الممكن محتاجا الى علة موجدة كافية في ايجاده
كذلك الممكنات المتعددة الموجودة محتاجة الى علة موجدة كافية في ايجادها بالضرورة وحيث كان لكل واحد من
تلك السلسلة علة موجدة داخلة في السلسلة كانت العلة الموجدة لجميع الآحاد جميع تلك العلل الموجدة للآحاد وح نقول
جميع تلك العلل الموجدة للآحاد التي هي علة موجدة لجميع الآحاد اما ان تكون عين السلسلة او داخلة فيها او خارجة
عنها والاول مح لان العلة الموجدة لشيء سواء كان ذلك الشيء واحدا معينا او مركبا من آحاد متناهية او غير متناهية
يجب ان يتقدم بالوجود على ذلك الشيء ومن المستحيل تقدم المجموع على نفسه بالوجود والاشتباه انما وقع بين تعليل كل
واحد من السلسلة بآخر منها وبين تعليل مجموعها بمجموعها وهما امران متغايران والاول هو المتنازع فيه الذي نحن
بصدد ابطاله بطريق الاستدلال والثاني ما نبه على بطلانه فانه باطل بديهة على اي وجه فرض اعني سواء فرض في تعليل

المجموع

المجموع بالمجموع تعليل الآحاد بالآحاد على سبيل الدور او لا على سبيل الدور الرابع ان العلة الموجدة للكل لا يجب
ان يكون موجدة لكل واحد من اجزائه حتى يلزم من كون العلة الموجدة للسلسلة جزءا منها كون ذلك الجزء موجدا
لنفسه فان الواجب اذا اثر في ممكن حصل مجموعهما وذلك المجموع ممكن لتوقفه على الممكن الذي هو جزؤه فلا بد له من موجد
ويمتنع ان يكون ذلك الموجد موجدا للكل جزء منه لامتناع كون الواجب اثر الشيء والجواب ان الكلام في العلة
الموجدة المستقلة بالتأثير والايجاد ولا يمكن ان يكون بعض السلسلة المفروضة علة موجدة لها مستقلة بالتأثير
على معنى ان لا يكون له شريك في التأثير في تلك السلسلة والا كان ذلك البعض مؤثرا في نفسه لانه ممكن فلا بد له من علة مؤثرة
ولا يمكن ان يكون تلك العلة المؤثرة غير ذلك البعض والا لم يكن ذلك البعض مستقلا بالتأثير في السلسلة بل كان له شريك فيه
ولا يمكن ان يكون في السلسلة المفروضة بعض مستغن عن المؤثر كما في المركب من الواجب والممكن وبهذا تبين بطلان
ما قد قيل من انه يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخير علة للجميع وهو معلول لما قبله بمرتبة واحدة وهكذا لانه لو كان
ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا واعلم
ان هذا الدليل انما يجري في تسلسل الممكنات متصاعدة في العلل لا متنازلة في المعلولات كما لا يخفى على ذي فكرة
الوجه الثاني من وجوه ابطال التسلسل انا نفرض من معلول ما بطريق التصاعد الى غير النهاية جملة وبما قبله بمتناه الى غير النهاية
جملة اخرى هذا اذا كان التسلسل في جانب العلل واذا كان في جانب المعلولات فرضنا من علة معينة بطريق التنازل
الى غير النهاية جملة وبما بعده بمتناه الى غير النهاية جملة اخرى فيحصل هناك جملتان غير متناهيتين احديهما زائدة على الاخرى
بعدد متناه ثم نطبق الجملتين اي احديهما على الاخرى من ذلك المبدأ اي من ذلك الجانب الذي لكل واحد منهما فيه
مبدأ فالاول من احديهما بالاول اي بازاء الاول من الاخرى والثاني بالثاني وهلم جرا فان كان بازاء كل واحد من الجملة
الزائدة واحد من الجملة الناقصة كان الناقصة كالزائدة اي مساوية لها في عدد الآحاد هف والا اي وان لم يكن بازاء
كل واحد من الزائدة واحد من الناقصة وجد في الزائدة جزء لا يوجد بازائه في الناقصة شيء وعنده اي عند الجزء الذي
لا يوجد بازائه شيء من الناقصة تنقطع الناقصة بالضرورة فتكون الناقصة متناهية لانقطاعها والزائدة لا تزيد عليها
الا بمتناه كما صورناه والزائد على المتناهي بمتناه متناه بلا شبهة فيلزم انقطاعهما وتناهيهما في الجهة التي فرضناهما غير
متناهيتين وغير منقطعتين فيها هف وهذا الدليل هو المسمى ببرهان التطبيق وهو العمدة في ابطال التسلسل لجريانه
في الامور المتعاقبة في الوجود كالحركات الفلكية وفي الامور المجتمعة سواء كان بينها ترتيب طبيعي كالعلل والمعلولات
او وضعي كالابعاد او لا يكون هناك ترتيب اصلا كالنفوس الناطقة المفارقة وليس ايضا متوقفا على بيان كون
العلة مع المعلول فيستدل به على تناهي هذه الامور كلها وقد نقض هذا الدليل بمراتب الاعداد لان الدليل قائم فيها مع عدم
تناهيها وذلك لانا نفرض جملتين من الاعداد احديهما تضعيف الواحد مرارا غير متناهية والاخرى تضعيف الالف
كذلك ثم نطبق احديهما على الاخرى بان نضع الاول من الزائدة بازاء الاول من الناقصة ونسوق الكلام الى آخره مع
ان هاتين الجملتين غير متناهيتين بالضرورة والجواب عن هذا النقض ان المعلولات بل جميع ما يستدل بالتطبيق
على بطلان التسلسل فيه قد ضبطها وجود فليس المذكور الذي هو المعلولات والاعداد انها امور وهمية محضة حتى
يكون انقطاعها في التطبيق بانقطاع الوهم وذكرها فيه باعتباره بخلاف مراتب الاعداد فانها وهمية محضة فلا يكون

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)